مركز الحبتور للأبحاث

الجزء الأول

ورقة الظل

لماذا بات مضيق هرمز الورقة التفاوضية الأثقل وزناً؟

يونيو 2026

HABTOORRESEARCH.COM

مركز الحبتور للأبحاث

سلسلة

عُقَد التفاوض: كيف تدير واشنطن وطهران لعبة الشد والجذب في كل ملف؟

تبحث هذه السلسلة التحليلية خلف كواليس التحولات العميقة في مسار المفاوضات الأمريكية- الإيرانية، متخذةً من "اتفاق الستين يومًا" نقطة انطلاق لتفكيك أعقد الملفات وأكثرها سخونة. وبدلاً من الاكتفاء بالسرد التقليدي للأحداث، تغوص هذه القراءة مباشرة في الجذور الاستراتيجية للأزمة لتشريح كيف تعيد هذه الخلافات تشكيل موازين القوى العالمية؛ ومن خلال تتبع شبكة الفاعلين والمؤثرين في المشهدين الداخلي والخارجي، نكشف آليات الصدام والتفاوض الخفية التي تحرك اللعبة، وصولاً إلى استشراف ما قد تسفر عنه المفاوضات التقنية الدائرة حالياً في سويسرا من تداعيات حاسمة سترسم ملامح الأمن الإقليمي والدولي في المرحلة المقبلة.

د. عزة هاشم

مدير عام مركز الحبتور للأبحاث

إعداد

مصطفى أحمد

مسؤول وحدة الدراسات السياسية والأمنية

فرح أحمد

باحث

وحدة الدراسات السياسية والأمنية

تصميم

عبدالعظيم محمد

مصمم جرافيكي أول

هذا الإصدار مجاني وغير مخصص للبيع أو التوزيع. ويُحظر بيعه أو توزيعه داخل أو خارج مصر، بدون تصريح كتابي من مركز الحبتور للأبحاث، ويحتفظ مركز الحبتور للأبحاث بجميع حقوق الملكية الفكرية للمحتوى.

لم يعد مضيق هرمز مجرد ممر بحري عليه خلاف، ولا مجرد نقطة صراع متكررة بين إيران والولايات المتحدة، بل تحول إلى ساحة أساسية لاختبار معنى السيادة في المنطقة. فبينما تصر واشنطن على اعتبار المضيق ممراً دولياً تحكمه قواعد حرية الملاحة، يتعامل الحرس الثوري الإيراني معه كمنطقة سيادية تخضع لإدارته المباشرة، وتخضع لقواعد عسكرية يفرضها هو على أرض الواقع. ومن هنا، فإن أساس الأزمة لم يعد يتركز على سؤال: "هل المضيق مفتوح أم مغلق؟"، بل أصبح السؤال الأهم: ما هو مستقبل المضيق في ظل المفاوضات الجارية؟

وتكشف التطورات الأخيرة، خاصة بعد تلويح الحرس الثوري الإيراني بإغلاق المضيق رداً على ما سماه انتهاك ببنود مذكرة التفاهم وخاصة فيما يتعلق بالحالة اللبنانية بعد أيام من توقيع مذكرة التفاهم، أن المشكلة لم تُحل، بل زاد تعقيدها. فقد تعاملت المذكرة مع المضيق كمسألة فنية يمكن إدارتها عبر ترتيبات للفتح والعبور لمنع الاحتكاك، بينما تعامل الحرس الثوري معه كرمز للسيادة والقوة وحق وضع القواعد. هذا الاختلاف جعل التفاهم نفسه عاجزاً عن إنهاء النزاع الحقيقي؛ لأن الخلاف بين الطرفين ليس على تفاصيل الإجراءات، بل على من يملك السلطة لاتخاذ هذه الإجراءات من الأساس.

وعلى الرغم من اتفاق الولايات المتحدة وإيران على إعادة فتح مضيق هرمز فوراً عقب توقيع الاتفاق المبدئي، فإن ذلك لا يعني بالضرورة عودة حركة الملاحة إلى مستوياتها الطبيعية قبل الحرب. فتنفيذ هذا البند يواجه تحديات معقدة تتعلق بآلية إعادة تشغيل الممر الملاحي، والترتيبات اللازمة لاستئناف حركة السفن، والقيود التي قد تستمر خلال فترة الستين يوماً المخصصة للتفاوض على الاتفاق النهائي، فضلاً عن الخلاف حول الجهة التي ستتولى تنظيم وإدارة حركة المرور البحري داخل المضيق. وتكشف هذه التحديات أن إعادة فتح المضيق قد تتحول إلى إحدى أكثر نقاط الاتفاق تعقيداً، في ظل استمرار التباين بين الرؤية الأمريكية والإيرانية بشأن مستقبل السيطرة على هذا الممر الاستراتيجي.

لذلك، لا تبدو أزمة هرمز مجرد أزمة حدود أو عبور سفن، بل هي أزمة سلطة: سلطة من يضع القواعد، ومن يفرض الاستثناءات، ومن يملك الكلمة الأخيرة ليقرر ما إذا كان هذا الممر مفتوحاً، أو مغلقاً، أو مشروطاً. ولهذا السبب، لا يجب النظر إلى قضية المضيق اليوم كملف جانبي في الصراع الأمريكي-الإيراني، بل يجب اعتبارها من أهم القضايا التي تشكل وتغير مفهوم السيادة، سواء داخل إيران نفسها، أو في شكل العلاقة بين القوى الإقليمية والدولية.

مفارقة مذكرة التفاهم

تُثير بنود مذكرة التفاهم مفارقةً جوهرية؛ إذ تجعل من مضيق هرمز نقطة الانطلاق لتسوية إقليمية شاملة، وفي الوقت نفسه تُحوله إلى أداة قادرة على عرقلة هذه التسوية متى اقتضت الحاجة. وتربط المذكرة بين بدء المفاوضات النهائية وبين الالتزام بوقف إطلاق النار، وفض الحصار، وتوفير الممر الآمن، مما يجعل المضيق بمثابة نقطة الحَلِّ والعقْدِ معاً؛ فبفتحه تتقدم الدبلوماسية، وإذا طعُن في وضعه، يمتلك كلا الطرفين ذريعة لادعاء عدم استيفاء الشروط الأساسية. ولم تُعالج المذكرة هذا التناقض الجوهري، بل عملت على ترسيخه من خلال ربط أمن الممر المائي بملفات خارجية، كاشتراط طهران لإنهاء العمليات العسكرية في لبنان لضمان التزامها، وهو ما يعني بقاء المضيق رهينةً للظروف السياسية المحيطة، وعرُضةً دائمة للتوظيف كأداة ضغط شاملة.

وتكشف نصوص المذكرة عن هشاشة هيكلية عميقة، حيث صمُمت كـ "هدنة فنية" تُركز على التنظيم الفوري لحركة الملاحة، وتتجنب الخوض في موازين القوى الاستراتيجية. وتتضح هذه الهشاشة في التنازلات غير المتكافئة؛ إذ تُلزم المذكرة واشنطن بتفكيك الحصار البحري خلال ثلاثين يوماً، بينما تكتفي بانتزاع تعهد إيراني بضمان المرور الآمن والمجاني للسفن التجارية لمدة ستين يوماً فقط. ويُعد هذا التحديد الزمني القصير أخطر تنازل جيوسياسي في الاتفاقية، لأنه يُشير ضمنياً إلى أن الإعفاء من الرسوم هو الاستثناء المؤقت، بينما تصبح الإدارة المدفوعة والمشروطة مستقبلاً هي القاعدة.

وتُرحّل المذكرة الأزمة الجوهرية عبر اشتراط دخول إيران في حوار مع الدول الساحلية - كسلطنة عُمان- لتحديد شكل الإدارة والخدمات المستقبلية. ويُشكل هذا الإغفال خطأً استراتيجياً وتأجيلاً لصدام الرؤى القانونية؛ فبدلاً من النص صراحةً على تفكيك الهيئة التي أسستها طهران في مايو ٢٠٢٦ لفرض السيطرة السيادية، تمنح الاتفاقية هذه الهيئة غطاءً للبقاء، مما يُعطي إيران اعترافاً ضمنياً بمطالبها الإدارية. ورغم إيقاف طهران لتحصيل الرسوم مؤقتاً، إلا أنها أبقت على آليات الرقابة وإلزام السفن بتقديم طلبات إذن مسبق قبل المرور.

وتُبرز هذه الخطوات مناورة قانونية إيرانية دقيقة، تهدف إلى تحويل الإغلاق القسري إلى واقع إداري سلِمي يتماشى ظاهرياً مع القوانين الدولية. وتستبدل طهران لغة المطالبة بـ "رسوم العبور" السيادية، بفرض "رسوم خدمات" مُبررة بحماية البيئة والسلامة البحرية، مع اشتراط الإخطار المسبق قبل ٤٨ ساعة لتجنب حقول الألغام. وتتعارض هذه التحركات جذرياً مع قانون البحار الدولي؛ فرغم سماحه بالتعاون في إدارة السلامة، إلا أنه يمنع منعاً باتاً تحويلها إلى نظام ترخيص يُقيد حق "المرور العابر". وتسعى إيران من خلال ذلك لترسيخ قناعة دولية بأن العبور ليس حقاً مكفولاً، بل "خدمة" تخضع لسيادتها المطلقة.

ويُضاعف من هشاشة هذا الاتفاق غياب الآليات التنفيذية الصارمة؛ إذ يفتقر النص إلى قواعد اشتباك واضحة، أو خطوط اتصال ساخنة، أو لجان مشتركة للتحقق من المسارات وفض النزاعات الميدانية المحتملة. وفي بيئة بحرية شديدة التسلح، تعج بالزوارق السريعة والطائرات المسيرة وحقول الألغام، لا يُمكن اعتبار هذه الترتيبات السلوكية المجردة تسويةً حقيقية، بل مجرد توقف مؤقت للصراع يفتقر إلى أبسط الضمانات العملية لحرية الملاحة وسلامتها.

مضيق هرمز.. كلمة السر للتسوية الشاملة

يُمثّل مضيق هرمز، في ضوء التعقيدات السابقة، المعيارَ الأساسي لاختبار موازين القوى الفعلية في مسار المفاوضات الأمريكية الإيرانية. إذ لم تعد المذكرة المؤقتة تتعامل معه كقضية ثانوية، بل تضعه في صميم البنية الأساسية لتنفيذ وقف إطلاق النار. وتربط هذه البنية المضيق صراحةً بوقف الأعمال العدائية على جميع الجبهات، بما فيها الجبهة اللبنانية، مما يجعل أي مفاوضات لاحقة مشروطة ببدء واستمرار تنفيذ بنود محددة، مثل: إزالة الحصار، وضمان المرور الآمن، وتسهيل الإعفاءات التصديرية، والوصول إلى الأصول المالية. وبذلك، يتحول المضيق من مجرد بؤرة للتوتر إلى أداة دقيقة يقيس بها كل طرف مدى التزام الطرف الآخر وحسن نيته.

وتأسيساً على ذلك، يُعدّ المضيق بمثابة "كلمة السر" لنجاح أو إفشال المساعي الدبلوماسية الراهنة. فبإمكان طهران التذرع باستمرار الضغوط الخارجية أو بتباطؤ واشنطن في تنفيذ التزاماتها لتعطيل المراحل اللاحقة من الاتفاق، بينما تستطيع واشنطن استغلال أي قيود إيرانية متجددة لاتهام طهران بالتلاعب وتطويع التفاهمات لمصلحتها. ويُنتج هذا التجاذب أزمة تتجاوز حدود الامتثال الفني للبنود، لتصل إلى صراع عميق حول الجهة التي تملك شرعية إقرار الاتفاق والتحكم في مآلاته. وتكشف هذه الديناميكية عن تحول جوهري؛ إذ تراجع انفراد الملف النووي بصدارة المشهد، ليصبح أمن المضيق وضمان فتحه بشروط مستقرة هو الضامن الحقيقي لنجاح أي تسوية سياسية مرتقبة.

ويطرح هذا التباين الجذري تساؤلاً ملحاً حول الجهة التي تملك السلطة المطلقة على الممر المائي، وهو ما يتطلب التفرقة بوضوح بين الواقع القانوني والواقع الميداني .فمن الناحية القانونية، تعجز واشنطن وطهران معاً عن إعادة تعريف الوضع الدولي للمضيق بقرار أحادي؛ نظراً لأن حرية العبور تمس حقوق المجتمع الدولي بأسره وفقاً لقانون البحار .ولا تتأثر هذه الحقوق الراسخة وغير القابلة للتعليق بالإجراءات الشكلية المرتبطة برسم خطوط الأساس للسواحل، بل تحكمها نصوص صريحة تضمن نظام العبور الحر عبر المضائق الدولية.

صراع الإرادات في هُرمز

يُمثّل الصراع في مضيق هرمز معادلة صفرية؛ إذ يتنازع الطرفان على سلطة وضع القواعد الحاكمة للممر، وليس على مجرد إدارة الحوادث الميدانية المؤقتة. وتستند طهران في موقفها إلى أن موقعها الجغرافي الساحلي، وشريطها الجزري، وقدراتها العسكرية، وتضحياتها خلال فترة الحرب، تمنحها الحق في تحديد نظام الملاحة. ويبرز ذلك بوضوح في البيانات العسكرية الإيرانية التي تؤكد باستمرار على "السلطة الكاملة"، وتفرض مسارات محددة وتصاريح عبور إلزامية، وتتوعد باستهداف أي تدخل عسكري أجنبي. وفي هذا السياق، تدّعي الكيانات الإيرانية المسؤولة عن إدارة المضيق امتلاكها السلطة الحصرية لإصدار هذه التصاريح، بينما يُصر الخطاب الرسمي على فرض رسوم مالية مقابل الخدمات البحرية بعد الهدنة، والتحكم في مسارات السفن، مع طرح فكرة الإدارة المشتركة مع سلطنة عُمان. ويعني ذلك أن طهران لا تبحث عن مجرد تهدئة، بل تسعى لانتزاع اعتراف دولي صريح بأن العبور في المضيق أصبح خاضعاً بالكامل لشروط تفرضها القوة الإيرانية.

وفي المقابل، ترفض الولايات المتحدة هذا التوجه رفضاً قاطعاً؛ لأن التسليم به يُقوض عقيدتها البحرية الأساسية. ودفع هذا الرفض الإدارة الأمريكية لفرض عقوبات صارمة على الكيانات الإيرانية المعنية بإدارة المضيق، بوصفها أدوات ابتزازية تُهدد حرية الملاحة الدولية. وتتطابق المواقف الدبلوماسية الأمريكية مع رؤى دول المنطقة في ضرورة التمسك بالقانون الدولي وحق حرية العبور، مع التحذير المتكرر من أن التطبيع مع فكرة "السيطرة الإيرانية" سيخلق سابقة عالمية شديدة الخطورة. وما دامت واشنطن ترفض منح أي قوة إقليمية حق النقض (الفيتو) للتحكم في شريان التجارة العالمية، بينما تُصرّ طهران على أن أمنها القومي وسيادتها يتطلبان ممارسة هذا الحق الفعلي، فإنه يستحيل حل هذا النزاع بالاعتماد على المسارات التقنية والفنية وحدها.

المضيق في الحسابات الأمريكية

تعاملت الإدارة الأمريكية مع أزمة مضيق هرمز تدريجياً بوصفها تحدياً يفوق في تعقيداته وخطورته البرنامج النووي الإيراني نفسه؛ إذ بات هذا الممر المائي يتحكم بمسار المفاوضات، ويُشكل اختباراً مباشراً لصورة النفوذ الأمريكي. ففي البداية، حاولت واشنطن إبقاء أمن المضيق ملفاً تابعاً للاتفاق النووي، مفترضةً أن حرية الملاحة ستتحقق تلقائياً كتحصيل حاصل لأي تسوية. إلا أن المقترحات الإيرانية جاءت معاكسة تماماً لهذا التوجه؛ إذ اشترطت طهران إعادة فتح المضيق ورفع الحصار البحري فوراً قبل الخوض في أي نقاشات نووية لاحقة. ودفع هذا الطرح الإدارة الأمريكية لرفضه بشكل قاطع، مما حوّل أزمة هرمز من مجرد نقطة فرعية إلى ورقة تفاوض مركزية ومستقلة، ترفض واشنطن فصلها عن الملف النووي خشية فقدان أهم أدوات الضغط التي تمتلكها.

وتحولت الأزمة بمرور الوقت إلى مرآة تعكس مدى قوة الردع الأمريكية أمام الرأي العام العالمي. فكلما طالت فترة الإغلاق، ترسخت القناعة بقدرة طهران على تعطيل الملاحة، وبعجز واشنطن عن إعادة فتح الممر بسرعة وبتكلفة مقبولة. وأدى ذلك إلى تصاعد لغة التهديد الأمريكية، حيث لوّحت واشنطن بفرض حصار بحري مضاد لمنع حركة السفن حتى يتغير السلوك الإيراني، بل ووصلت إلى التهديد بالسيطرة العسكرية على جزر استراتيجية لإجبار طهران على التراجع. ووَضعت هذه الديناميكية واشنطن أمام خيارين أحلاهما مر: إما بقاء المضيق مغلقاً مما يُؤدي إلى تآكل هيبتها العسكرية، أو فتحه بشروط إيرانية مما يُظهرها كمن يخضع لابتزاز جغرافي.

وعكست التصريحات الأمريكية المتضاربة مأزقاً استراتيجياً حقيقياً؛ فبينما دعت واشنطن أطرافاً دولية أخرى لتولي مسؤولية حماية الممر بدعوى عدم استفادتها المباشرة منه، عادت لتؤكد التزامها بحراسته باعتباره مياهاً دولية يجب أن تظل مفتوحة للجميع. ويُفسر هذا التناقض رغبة الإدارة في التهرب من تحمل التكلفة الأحادية لحماية الممر، مع عجزها في الوقت ذاته عن التسليم بسيطرة الحرس الثوري عليه، لأن ذلك يُعد اعترافاً صريحاً بتلقي الدور البحري الأمريكي لضربة قاصمة.

وبرزت تعقيدات مضيق هرمز لتفوق الملف النووي نظراً لاختلاف طبيعة كلا الملفين. فالبرنامج النووي يخضع لمعايير تقنية قابلة للقياس، والتأجيل، والتدوير في صيغ قانونية (كنسب التخصيب، والمخزون، وجداول التفتيش)، وهو ما يجعل أي تنازل فيه مبرراً أمام الرأي العام الداخلي تحت غطاء "منع الحرب". أما أمن الملاحة، فيرتبط بإجراءات ميدانية فورية لا تحتمل التأجيل، وتتطلب عودة حركة الشحن إلى طبيعتها دون رسوم أو قيود. وبذلك، أصبح التنازل في ملف هرمز بمثابة إقرار فوري بخضوع البحرية الأمريكية لقواعد تفرضها إيران على سطح الماء، مما جعل مقياس نجاح الإدارة الأمريكية مرتبطاً أولاً بالقدرة على فتح المضيق بشروطها قبل الالتفات للنووي.

وتُجسد هذه الأزمة صراعاً أعمق بين فلسفتين متناقضتين تجاه مفهومي السيادة والملاحة. إذ تستند الرؤية الأمريكية إلى مبدأ "المرور العابر" كقانون دولي عُرفي، وترفض قاطعاً أي قيود تفرضها الدول الساحلية سوى ما يتعلق بإجراءات السلامة.

مما دفع واشنطن في النهاية للخروج من العقدة عبر طرح "اتفاق شامل"، يقوم على إزالة الألغام وفتح المضيق تحت إشراف أمريكي، مقابل تحجيم القدرات النووية وانتزاع التزامات سياسية واسعة من طهران. وتهدف هذه الخطوة لتسويق نصر مزدوج يجمع بين تأمين الملاحة الدولية وتحييد التهديد النووي في آن واحد، إلا أن واقع التفاوض أثبت أن العقدة الحقيقية تكمن في تفاصيل السيطرة البحرية أكثر من البرنامج النووي، لتظل المعضلة الكبرى متمثلة في كيفية إعادة فتح بوابة هرمز دون التضحية بالهيبة الأمريكية.

المضيق في الحسابات الإيرانية

يُشكل مضيق هرمز في العقيدة الإيرانية المعاصرة سلاحاً سيادياً متكاملاً، تتطابق فيه رؤى جناحي الدولة؛ إذ تتولى المؤسسة الحكومية إدارته سياسياً، بينما يفرض الحرس الثوري قواعده ميدانياً. ويبرز هذا التوافق في تعاطي الحكومة والبرلمان مع الممر المائي كقضية "سيادة وطنية" تقع ضمن المياه الإقليمية، لا كملف فني لتنظيم الملاحة. وبناءً على ذلك، تعتبر طهران الإشراف على حركة العبور حقاً مشروعاً وخطاً أحمر، وتشترط الاعتراف العملي بدورها الإداري في أي تفاهمات لفك الحصار. وفي خطوة مكملة، يُنزل الحرس الثوري هذا الخطاب إلى أرض الواقع، مُعلناً تأسيس "نظام بحري جديد" يسمح بمرور السفن التجارية عبر مسارات محددة، ويحظر حركة القطع العسكرية دون إذن مسبق، مما يُكرسه كجهة حصرية تمتلك سلطة وضع قواعد استخدام الخليج.

وتتبنى طهران، دعماً لهذا التوجه، مقاربةً استراتيجيةً تربط حق الملاحة بـ "البراءة السياسية"، استناداً إلى تفسيرها الخاص لقانون البحار. فبينما يَقصر الإعلان الإيراني لعام ١٩٨٢ حق "المرور العابر" على الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية، يُخضع التشريع الداخلي السفن الأجنبية لمبدأ "المرور البريء" فقط. ويُؤسس هذا التفسير لادعاء إيراني بانتفاء حق الحركة التلقائية لسفن الدول المصنفة "معادية"، مُرسخاً قاعدة "العداء أولاً، ثم الملاحة لغير المعادين". وتمنح هذه القاعدة طهران حقاً سيادياً في تصنيف السفن وتفتيشها سياسياً قبل السماح بعبورها ملاحياً.

وتُرجمت هذه التنظيرات السياسية إلى واقع خلال مواجهات فبراير ٢٠٢٦، والتي أسقطت الافتراض الغربي القائل بأن إغلاق المضيق مجرد "سيناريو نظري انتحاري". فرغم الخسائر الفادحة التي طالت القدرات العسكرية التقليدية الإيرانية، تمكنت التشكيلات السريعة للحرس الثوري من فرض حصار فعلي. وأثبتت هذه التجربة عجز التفوق العسكري المباشر عن تأمين الممرات الحيوية، مما دفع واشنطن لتعليق عمليات الحراسة، وأدخل أسواق الطاقة العالمية في أزمة حادة. وبات إغلاق المضيق، مدعوماً بتوجيهات عليا، أداةً دفاعية ناجعة ومستدامة أجبرت الخصوم على العودة لطاولة المفاوضات، وأرست قاعدة جديدة لـ "الردع الكامن".

وانتقلت الاستراتيجية الإيرانية لاحقاً من فكرة "الإغلاق الشامل" إلى سياسة "الفتح المشروط والانتقائي"، ليصبح المضيق بمثابة "مِقبض حراري" يُضبط به إيقاع التفاوض. إذ اشترطت طهران قصر المرور على السفن التجارية وربطته بإنهاء العقوبات، مع الاعتبار أن اقتراب أي قطع عسكرية يُعد خرقاً للهدنة. ويُشكل هذا التحكم قوة نفسية هائلة للحرس الثوري، تمنحه حق "النقض" على أي مسارات دبلوماسية. وتجلى ذلك بوضوح حين أعادت طهران إغلاق الممر رداً على التصعيد في لبنان، مما يعكس إصراراً على ربط الجبهات وإثبات أن قرار السلم والحرب يقع حصراً في قبضة الأجهزة الداخلية، وليس الوسطاء الخارجيين.

ويكتمل هذا المشهد بتوظيف مدروس للتباين داخل الخطاب الرسمي الإيراني. فبينما تحرض المنصات الإعلامية العسكرية على الإغلاق الكلي لفرض الأمر الواقع، تُسارع الدبلوماسية الإيرانية إلى نفي حدوث أي إغلاق رسمي. ولا يُعبر هذا التناقض عن ارتباك داخلي، بل يُمثل تكتيكاً مزدوجاً؛ إذ يتولى الجناح العسكري خلق الغموض الميداني والتصعيد، بينما يحتفظ الجناح الدبلوماسي بمساحة الإنكار وإبقاء باب التفاوض مواربا. ويُوظف هذا الغموض لتجنب التبعات القانونية لإعلان الإغلاق الشامل، مما يُبقي حرية الملاحة في منطقة رمادية تتأرجح بين "الحق الأصيل" و"الإذن التقديري"، لتصل فيها قوة الابتزاز السياسي إلى ذروتها.

مضيق هرمز في أروقة جنيف

يفرض مضيق هرمز حضوره بقوة في غرف مفاوضات جنيف المرتقبة، حتى وإن لم يُدرج اسمه صراحةً في جولات المفاوضات. ورغم امتلاك طهران أوراق قوة ميدانية، إلا أن قدرتها على توظيف المضيق كسلاح ضغط تصطدم بسقف صارم رسمته واشنطن وحلفاؤها، يمنع تحويل الممر المائي إلى أداة للمساومة السياسية أو مصدراً لتحصيل الرسوم.

وتسعى إيران أثناء المفاوضات إلى الاستناد إلى تجربة الإغلاق السابقة التي أثبتت قدرتها العملية على تعطيل الملاحة. وتعتبر طهران هذا النفوذ الميداني عنصر توازن حاسم لمواجهة الحصار البحري والعقوبات المفروضة عليها. ويُشير الخطاب الرسمي الإيراني إلى أن أي اتفاق سلام يجب أن يتضمن ترتيبات خاصة للمضيق، تصل في بعض الطروحات إلى السماح بفرض جبايات مالية على السفن، أو انتزاع اعتراف دولي بحقها في تنظيم المرور عبر هيئة إدارية تابعة لها. ويعني ذلك أن طهران ستحاول توظيف المضيق تفاوضياً عبر مسارين: الأول، اشتراط تخفيف الحصار ورفع القيود عن سفنها مقابل تسهيل الملاحة؛ والثاني، الدفع نحو اعتراف ضمني بدور الهيئة الإيرانية في إدارة المرور تحت ستار "التنسيق والسلامة البحرية".

ولكن هذه المساعي تواجه جداراً دولياً صلباً؛ إذ يُجمع الموقف الأمريكي والأوروبي على رفض منح أي شرعية تفاوضية لاستخدام المضيق كسلاح. وتعهد الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بعدم السماح لإيران بفرض جبايات، مُشدداً على أن هرمز ممر دولي يجب أن يظل مفتوحاً للجميع. وتطابق هذا الموقف مع تصريحات القيادة الأوروبية التي أكدت أن القانون الدولي يمنع فرض آليات للدفع مقابل المرور في المضائق الدولية. وتجعل هذه المواقف الحاسمة من شبه المستحيل خروج مفاوضات جنيف باتفاق مكتوب يُقرّ بفرض رسوم، لأن ذلك سيُشكل سابقة خطيرة تُهدد استقرار النظام البحري العالمي بأسره.

وفي ظل هذه القيود، تتقلص مساحة المناورة الإيرانية لتنحصر في أدوات أقل تصادماً مع المجتمع الدولي. فبدلاً من المطالبة العلنية بـ "رسوم المرور"، يُمكن لطهران الإيحاء بتجميد سياسة الإغلاق الشامل مقابل تخفيف الحصار وتسهيل تفتيش سفنها، دون تدوين ذلك كبند رسمي. كما تستطيع الاستمرار في استراتيجية "الفتح الانتقائي"، المتمثلة في تسهيل عبور سفن معينة وتعقيد مرور أخرى بناءً على جنسياتها، ثم استخدام استعدادها لتخفيف هذه السياسة كحافز تفاوضي تحت غطاء "الترتيبات الأمنية". وتُبقي هذه الأدوات المضيق ورقة ضغط غير معلنة، وهو أقصى ما يمكن لإيران تحقيقه دون الاصطدام المباشر بالقانون الدولي والرفض الغربي.

ومن المتوقع أن ترد الإدارة الأمريكية بحزم إذا حاولت إيران فرض مطالبها بشكل مباشر في جنيف. ويمزج الموقف الأمريكي بين الرفض القاطع لتشريع سلاح المضيق، وبين التلويح بردود فعل عسكرية وقانونية صارمة. وتُشدد واشنطن على استعدادها لسيناريو فشل المفاوضات عبر استمرار انتشارها العسكري وحصارها البحري. كما تلوح الإدارة بتشديد العقوبات على الكيانات الإيرانية المرتبطة بإدارة المضيق لمنعها من اكتساب أي شرعية، إلى جانب تعزيز التحالفات الدولية ونشر المزيد من السفن لضمان حرية الملاحة بالقوة.

في الختام، تُفضي هذه المعطيات المتشابكة إلى نتيجة استراتيجية بالغة الخطورة، تُؤكد أن أي اتفاق مستقبلي يتجاهل تحديد الجهة المخولة بوضع قواعد العبور الملزمة في مضيق هرمز، سيظل عرضة للانهيار في أية لحظة. فبينما تحتفظ إيران بقدرتها على توظيف حقول الألغام، والجزر المحصنة، والطائرات المسيرة، والزوارق الهجومية، إلى جانب فرض آليات التصاريح والمرور الانتقائي؛ تحتفظ الولايات المتحدة، في المقابل، بقدرتها على فرض العقوبات، وتسيير الدوريات المرافقة، واعتراض التهديدات. ورغم إدراك كلا الطرفين للتكاليف الباهظة لهذه المواجهة، يرفض كل منهما التسليم بالنظرية القانونية والسياسية للآخر، مما يجعل أزمة المضيق أزمةً مُصممة هيكلياً للتكرار والتجدد المستمر، وليست مجرد عقدة عابرة.

ويُعدّ الاستخدام المتجدد للمضيق كورقة ضغط فور توقيع مذكرة التفاهم دليلاً دامغاً على عمق هذه الأزمة. فقد سارعت إيران إلى التلويح بإغلاق الممر مجدداً بحجة حدوث انتهاكات للهدنة، ثم ربطت إعادة فتحه بشروط خارجية، كإلزام الأطراف بوقف إطلاق النار في الساحة اللبنانية وتقديم تنازلات اقتصادية. وتزامن ذلك مع تعثر المحادثات الدبلوماسية الأوسع، وإلغاء زيارات رسمية رفيعة المستوى، مما يُؤكد أن التفاهمات البحرية ذات الطابع التقني لا تصمد إلا إذا استقرت الصفقة الجيوسياسية الشاملة في كافة الملفات الأخرى، بما فيها العقوبات، وساحات الصراع الإقليمي، وتمويل إعادة الإعمار، وشرعية التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة. وبذلك، لم يعد ملف هرمز قضية معزولة، بل بات التعبير الاقتصادي الأكثر حساسية وتأثيراً في مجمل المواجهة بين واشنطن وطهران.

وتتجاوز الأزمة حدود الصراع السياسي لتشمل تعقيدات لوجستية هائلة تُعرقل إعادة القدرة التشغيلية للممر المائي إلى طبيعتها قبل الحرب. إذ يتحتم أولاً معالجة أوضاع السفن العالقة لتستكمل رحلاتها وتسلم حمولاتها، في عملية تستغرق أسابيع عدة. ويعقب ذلك قيام المنتجين بشحن الكميات المكدسة في الخزانات منذ أشهر، مما يتطلب أشهراً إضافية لنقل المخزون وإعادة ملء الناقلات العائدة. وبعد تفريغ مرافق التخزين التي تجاوزت طاقتها الاستيعابية، تبدأ آبار النفط في استئناف العمل تدريجياً.

وتُثبت هذه السلسلة المعقدة من الإجراءات أن قرار فتح المضيق لن يُحدث انفراجاً فورياً، بل يستدعي فترة تتجاوز بكثير مهلة الستين يوماً لاستعادة وتيرة الملاحة الطبيعية، حيث ستتجه شركات الشحن والتأمين، وكبار منتجي النفط، نحو تبني خطوات بالغة الحذر تجاه استئناف عمليات الإنتاج والنقل، خشية انهيار الاتفاق خلال المهلة المؤقتة وتجدد الضربات العسكرية التي قد تؤدي إلى احتجاز سفنها مجدداً. بل قد يمتنع البعض عن استئناف نشاطه كلياً خوفاً من فشل مسار التفاوض. ومع استمرار التعقيدات المحيطة بالشروط المتبادلة، وعلى رأسها الملف النووي، تتضاءل فرص التوصل إلى تسوية نهائية. وبالمحصلة، يُصبح من الواضح أن مهلة الستين يوماً لن تكون كافية لإنهاء الخلافات السياسية أو لتطبيع حركة التجارة، مما يُبقي مضيق هرمز رهينةً لتوازن الرعب ولعبة كسر العظم بين واشنطن وطهران.

المراجع

------. "الاتفاق الأميركي - الإيراني... بداية السلام أم استراحة محارب؟". المجلة. 15 يونيو، 2026. متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/2yk26ekc

------. " ماذا يعني الاتفاق الأميركي الإيراني لمضيق هرمز؟". الشرق بلومبرج. 16 يونيو، 2026. متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/2xsjyjzm

ذي إيكونوميست. "الاتفاق الأميركي - الإيراني المحتمل... ما التفاصيل؟ وأين الخلافات؟". المجلة. 26 مايو، 2026. متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/28wgy4om

غضبان، حمزة. " كيف يمكن إغلاق المضائق وما رأي قانون البحار بذلك؟". الجزيرة. 14 أبريل، 2026. متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/28obh375

Ferragamo, Mariel. "The Strait of Hormuz: A U.S.-Iran Maritime Flash Point." Council on Foreign Relations. March 12, 2026. https://www.cfr.org/articles/strait-hormuz-us-iran-maritime-flash-point

Kohut, Andrzej. "USA: the consequences of rising oil prices." OSW. March 13, 2026. https://www.osw.waw.pl/en/publikacje/analyses/2026-03-13/usa-consequences-rising-oil-prices

Press TV. "Iran Armed Forces Assert Control over Strait of Hormuz." Press TV. Islamic Republic of Iran Broadcasting, May 30, 2026. https://www.presstv.ir/Detail/2026/05/30/769547/Iran-Armed-Forces-Hormuz-Strait.

Press TV. "Iran's IRGC Holds Drills in Strait of Hormuz, Showcasing Intelligence Dominance amid Tensions with US." Press TV. Islamic Republic of Iran Broadcasting, February 17, 2026. https://www.presstv.ir/Detail/2026/02/17/764242/Iran-IRGC-drills-Strait-of-Hormuz-intelligence-dominance-tensions-US.

Press TV. "IRGC Navy: 28 Commercial Vessels Cross Strait of Hormuz in 24 Hours after Obtaining Permission." Press TV. Islamic Republic of Iran Broadcasting, May 31, 2026. https://www.presstv.ir/Detail/2026/05/31/769581/IRGC-Navy--28-commercial-vessels-cross-Strait-of-Hormuz-in-24-hours-after-obtaining-permission.

Reuters. "Exclusive: US Intelligence Warns Iran Unlikely to Ease Hormuz Strait Chokehold Soon, Sources Say." Reuters. Reuters, April 3, 2026. https://www.reuters.com/world/middle-east/us-intelligence-warns-iran-unlikely-ease-hormuz-strait-chokehold-soon-sources-2026-04-03/.

Reuters. "Iran Closes Strait of Hormuz over Ceasefire Violations - Mehr." Reuters. Reuters, June 20, 2026. https://www.reuters.com/world/middle-east/iran-closes-strait-hormuz-over-ceasefire-violations-mehr-2026-06-20/.

Reuters. "Iran Fast Boat Swarms Add to Hormuz Threats for Shipping." Reuters. Reuters, April 23, 2026. https://www.reuters.com/world/asia-pacific/iran-fast-boat-swarms-add-hormuz-threats-shipping-2026-04-23/.

Reuters. "Iran Is Consolidating Control of Hormuz with Island Checkpoints and Diplomatic Deals." Reuters Investigates. Reuters, May 20, 2026. https://www.reuters.com/investigations/iran-is-consolidating-control-hormuz-with-island-checkpoints-diplomatic-deals-2026-05-20/.

Reuters. "Iran Now Defines Strait of Hormuz as Far Larger Zone, IRGC Officer Says." Reuters. Reuters, May 12, 2026. https://www.reuters.com/world/middle-east/iran-now-defines-strait-hormuz-far-larger-zone-irgc-officer-says-2026-05-12/.

Reuters. "Iran War Triggers Global Race to Build Oil Reserves." Reuters Open Interest. Reuters, June 22, 2026. https://www.reuters.com/commentary/reuters-open-interest/iran-war-triggers-global-race-build-oil-reserves-2026-06-22/.

Reuters. "Iran's Navy Unveils New Vessels Equipped with 600 km-Range Missiles - Tasnim." Reuters. Reuters, August 2, 2023. https://www.reuters.com/world/middle-east/irans-navy-unveils-new-vessels-equipped-with-600-km-range-missiles-tasnim-2023-08-02/.

Reuters. "New US-Iran Deal Could Be Useless and Short-Lived." Breakingviews. Reuters, May 29, 2026. https://www.reuters.com/commentary/breakingviews/new-us-iran-deal-could-be-useless-last-2026-05-29/.

Reuters. "The 14-Point US-Iran Pact White House Sent to Congress." Reuters. Reuters, June 18, 2026. https://www.reuters.com/world/middle-east/14-point-draft-us-iran-deal-2026-06-17/.

RFE/RL staff. "U.S. and Iran Digitally Sign Peace Deal to Reopen Strait of Hormuz." Oil Price.com. June 16, 2026. https://oilprice.com/Energy/Energy-General/US-and-Iran-Digitally-Sign-Peace-Deal-to-Reopen-Strait-of-Hormuz.html

S&P Global Commodity Insights. "Hormuz Insurance Costs Deter Clean Tankers More than Crude Carriers - Brokerage." S&P Global Energy News & Research. S&P Global, June 16, 2026. https://www.spglobal.com/energy/en/news-research/latest-news/refined-products/061626-hormuz-insurance-costs-deter-clean-tankers-more-than-crude-carriers-brokerage.

U.S. Central Command. "US Forces Start Mine Clearance Mission in Strait of Hormuz." CENTCOM. U.S. Central Command, June 15, 2026. https://www.centcom.mil/MEDIA/PUBLIC-RELEASES/Article/4457220/us-forces-start-mine-clearance-mission-in-strait-of-hormuz/.

U.S. Department of the Treasury. "Economic Fury Targets Iranian Maritime Extortion." U.S. Department of the Treasury. U.S. Department of the Treasury, May 27, 2026. https://home.treasury.gov/news/press-releases/sb0507.

United Nations. "Part III: Straits Used for International Navigation." United Nations Convention on the Law of the Sea. United Nations, 1982. https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/part3.htm.

USNI News Staff. "Missile Attacks Define Strait of Hormuz Risks, Officials Say." USNI News. U.S. Naval Institute, March 13, 2026. https://news.usni.org/2026/03/13/missile-attacks-define-strait-of-hormuz-risks-officials-say.

Reuters. "UAE Countering Iranian Air Attack after Trump Says Ceasefire Still in Effect." Reuters. Reuters, May 8, 2026. https://www.reuters.com/world/middle-east/uae-countering-iranian-air-attack-after-trump-says-ceasefire-still-effect-2026-05-08/.

Chatham House. "Maritime Chokepoints: Could Be Worse than Hormuz." The World Today. Chatham House, June 2026. https://www.chathamhouse.org/publications/the-world-today/2026-06/maritime-chokepoints-could-be-worse-hormuz.

U.S. Central Command. "US to Blockade Ships Entering or Exiting Iranian Ports." CENTCOM. U.S. Central Command, June 22, 2026. https://www.centcom.mil/MEDIA/PUBLIC-RELEASES/Article/4457255/us-to-blockade-ships-entering-or-exiting-iranian-ports/.

AL HABTOOR
RESEARCH
CENTRE